

حدد الفصل ثلاثة أدوار رئيسية للخطط والممارسات المكانية في تنويع الاقتصاد الريفي. يجب وضع التخطيط كعامل تمكين (وليس حاجزاً) للتنمية الاقتصادية الريفية على أساس إشراك وفهم الطبيعة المتغيرة للاقتصاد عبر أنواع مختلفة من المناطق الريفية. وهذا من شأنه أن يعزز دور التخطيط كمنسق مكاني للتنمية الريفية ، مع توفير وسيلة لتحقيق التوازن بين مشاركة المجتمع والاحتياجات المحلية إلى جانب الأولويات الاستراتيجية والإقليمية. لا سيما في التوفيق والسعي إلى علاقات متعاضدة بين الأهداف البيئية والاقتصادية والاجتماعية ، للتخطيط دور في بناء مرونة الاقتصادات الريفية وتمكين المجتمعات الريفية من تحديد المسارات المستدامة لتعزيز الاقتصادات المحلية. إن الاقتصادات الريفية مندمجة بشكل راسخ في العلاقات العالمية وتتأثر بشدة بالعوامل الخارجية ، أو التحولات بعد الكربون أو التقنيات والممارسات التخريبية الجديدة. ويبقى أن نرى كيف ستلعب السيناريوهات المتعلقة بالنمو في ما يسمى بالاقتصادات التشاركية ، الاقتصاديات وأسواق العمل وتقديم الخدمات